الأمم المتحدة
S/PRST/2021/16



Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 8836 المعقودة في 17 آب/أغسطس 2021، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“:

”يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد النظيف خاطر محمد صالح، في 8 تموز/يوليه 2021، ويعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص في أداء ولايته، بما في ذلك بصفته رئيسا للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. ويُسلّم مجلس الأمن بأنّ وساطة المكتب، التي تتسم بالمسؤولية والمصداقية، تستلزم جملة أمور منها تولي السلطات الوطنية زمام الأمور، وموافقة أطراف المنازعات أو النزاعات، واحترام السيادة الوطنية، وذلك على نحو ما جاء في القرار A/RES/70/304.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته 2584 (2021) و 2512 (2020) و 2480 (2019) و 2423 (2018) و 2391 (2017) و 2359 (2017) و 2349 (2017) و 2320 (2016)، وإلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

الأمن

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه من تدهور الوضع الأمني في بعض بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتنامي الإرهاب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في منطقة غرب أفريقيا الأوسع، وأعمال القرصنة في خليج غينيا، ويشجع على بذل المزيد من الجهود الوطنية والإقليمية لمواجهة هذه التهديدات. ويعرب عن بالغ قلقه من أعمال العنف التي تقوم بها جهات فاعلة من غير الدول والتي تعوق عودة بسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرض سيادة القانون في بعض أنحاء المنطقة.

”ويدين مجلس الأمن إدانة شديدة الهجمات المتواصلة في المنطقة ضد المدنيين وممثلي المؤسسات المحلية والإقليمية ومؤسسات الدولة وقوات الأمن الوطنية والدولية والقوات التابعة للأمم المتحدة. ويؤكد أيضا ضرورة المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني. ويعيد أيضا تأكيد إدانته الشديدة لارتكاب الهجمات والتهديد بارتكابها ضد



21-11347 (A) 170821 190821


المدارس والأطفال وموظفي التعليم، بما في ذلك عمليات الاختطاف الأخيرة التي وقعت في نيجيريا. ويؤكد أيضا أهمية حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال في النزاع المسلح.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن استقرار الوضع في هذه المنطقة وحماية المدنيين فيها هما مسؤولية رئيسية تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية ويتطلبان اتخاذ تدابير متكاملة تماما تقودها حكوماتها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وتشمل السعي في آن واحد إلى إحراز تقدم في مجالات الأمن والحوكمة الديمقراطية والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة والمصالحة وحقوق الإنسان بغية بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل وتشمل الجميع. ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية معالجة الظروف الأساسية المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا، بما في ذلك من خلال كفالة الانتعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتيسير التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا، بما يشمل إيجاد فرص العمل وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير التعليم وخدمات الرعاية الصحية من أجل النهوض برفاه سكانها. ويشدد مجلس الأمن على أهمية مشاركة المرأة وانخراطها بشكل كامل وذي مغزى وعلى قدم المساواة مع الرجل في صون السلام والأمن، وفقا لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

”ويرحب مجلس الأمن بتقييم جدوى تنفيذ مشروع مدني مشترك لمعالجة مسألة العنف الطائفي في المنطقة وبالتوصيات التي قدمها الأمين العام. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الأمين العام على الاستفادة من مبادرات وآليات الأمم المتحدة القائمة لاتخاذ إجراءات متكاملة تشمل جميع الركائز بغية تنفيذ مشاريع مكرسة خصيصا لوقف العنف الطائفي بدرجة ملموسة على نحو أكبر، في حدود الموارد المتاحة، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويدعو الشركاء الثنائيين والشركاء الإنمائيين مثل البنك الدولي أو بنك التنمية الأفريقي أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى تقديم الدعم في هذا الصدد. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام كذلك على الشروع في تنفيذ التوصيات في منطقة ليبتاكو – غورما التي تضررت من العنف الطائفي تضررا بالغا، وعلى تقديم معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد في تقريره القادم عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويسلّم مجلس الأمن بالآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، وكذلك بتأثيرها على الأمن الغذائي، ضمن عوامل أخرى، وعلى الأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويواصل التشديد على ضرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل، تستند إلى تقييمات شاملة للمخاطر، بغية دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويشجع المكتب على مواصلة إدماج هذه المعلومات ضمن ما يضطلع به من أنشطة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ من وقع النزاع الليبي على البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل، بما في ذلك التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها، وتنقل الجماعات المسلحة والمرتزقة. ويشجع مجلس الأمن على زيادة الدعم الدولي والتعاون الإقليمي وعلى التنسيق بين ليبيا والبلدان المجاورة في منطقة الساحل وهيئات الأمم المتحدة المعنية، بما يشمل الحيلولة دون وقوع المزيد من الآثار المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

المنظمات والآليات الإقليمية

"يرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدرء ومواجهة التحديات الأمنية التي يزيد من تفاقمها ما تشهده المنطقة من أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك تدفقات الأسلحة غير المشروعة. ويرحب مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضد الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة. ويشير إلى أن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مسؤولة عن تزويد القوة المشتركة بالموارد الملائمة ويثني على مساهماتها الوطنية في هذا الصدد، مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية مواصلة الدعم الثنائي والدولي من أجل تمكينها من بلوغ مستوى أداء عملها بشكل كامل ودائم وتحقيق استقلاليتها. ويرحب أيضا بتعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بخليج غينيا والالتزام بإعادة تنشيط آليات التنسيق الإقليمية المعنية بمسائل السلامة البحرية. ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقييم خطط عملها المتعلقة بإطار منع نشوب النزاعات ويدعو إلى تعزيز الدعم السياسي ومشاركة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مسار هذه العملية لضمان تفعيلها على نحو فعال ومجدٍ في بلدان المنطقة.

المسائل السياسية

"يشير مجلس الأمن إلى أهمية الحوار السياسي وبناء توافق الآراء بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية بين جميع أصحاب المصلحة كوسيلة لتحقيق المصالحة المستدامة. وإذ يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جميع الدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ويؤكد ضرورة الاحترام التام لمبدأ عدم التدخل، فهو يشدد على أن الحوكمة الرشيدة شرط حاسم لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشيد بالانتقال الديمقراطي الذي شهدته النيجر مؤخرا وجهود المصالحة الجارية في بوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار، ويشجع على مواصلة هذه الحوارات. ويشيد كذلك بدور المساعي الحميدة الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم الممارسات الديمقراطية والدور القيادي الذي تنهض به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهود الوساطة في المنطقة.

”ويُشيد مجلس الأمن كذلك بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل النهوض بمشاركة المرأة في العمليات السياسية مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية، بما في ذلك لأغراض زيادة عدد النساء المعيَّنات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لدستور كل دولة منها على حدة ولالتزاماتها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وفي المناصب المنتخبة بوجه عام، ويرحب بتقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة ويشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة تقديم تقاريره المراعية للاعتبارات الجنسانية.

المسائل الإنسانية

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه من تدهور الأوضاع الإنسانية العامة في المنطقة التي تفاقمت بسبب آثار جائحة كوفيد-19 وتتسم على وجه الخصوص بآثار النزوح القسري والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي الذي تشتد حدته بشكل خاص في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، ومظاهر التفاوت الاجتماعي وأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ويؤكد من جديد ضرورة ضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويدعو مجلس الأمن إلى تمكين جميع الأشخاص المحتاجين من الحصول على المساعدة الإنسانية والمعونة الطبية باطراد وأمان ودون عوائق، بما في ذلك حصول ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع على رعاية الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وخدمات الصحة العقلية والنفسية - الاجتماعية دون أي تمييز. ويدعو كذلك إلى اتخاذ إجراءات ذات شأن في المجالين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية وصرف الأموال المتعهَّد بها سابقا. ويدين مجلس الأمن جميع أشكال العنف والترهيب التي تستهدف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأفراد الطبيين ويشجع الجهود التي تبذلها دول المنطقة لكفالة تقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى العدالة، على نحو ما تنص عليه قوانينها الوطنية ووفق التزاماتها بموجب القانون الدولي.

”وإن مجلس الأمن، إذ يشير إلى القرار 2532 وينوه بالجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 بفعالية، يلاحظ أن الجائحة زادت من تفاقم دوافع النزاع القائمة وخلفت آثارا اجتماعية - اقتصادية وسياسية وأمنية بالغة، وأدت إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة، وكان وقعها أشد على النساء والفتيات والأطفال واللاجئين والنازحين وكبار السن وذوي الإعاقة. ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون والتضامن الدوليين، ويرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الدول الأعضاء وبما يمكن أن يقدمه كل منها من مساهمات في هذا الصدد، ويدعو إلى مواصلة الدعم وتعزيز التعاون لضمان اتخاذ تدابير شاملة لا يُستثنى منها أحد لمواجهة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توفير اللقاحات المأمونة والناجعة والخدمات الصحية الأساسية على قدم المساواة وبأسعار في المتناول.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية الإســـراع بتنفيذ اســـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يرحب بتعاضد جهود التعاون بين الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المسؤول عن أنشطة الدعوة السياسية وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن بشأن منطقة الساحل وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبين منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، الذي يقود الجهود الجماعية، بما في ذلك تعبئة الموارد، لتنفيذ الاستراتيجية وخطة الدعم المتعلقة بها من أجل تعزيز استجابة الأمم المتحدة الإنمائية في منطقة الساحل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصـــل تقديم معلومات عما تبذله الأمم المتحدة من جهود بشأن الجوانب التي يسلط عليها هذا البيان الضوء وولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك ما يترتب على أنشطة الجهات الفاعلة من غير الدول من أثر سلبي على الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية في المنطقة بوجه عام.“